نص رذن

▪ علاء حسن

نكبة ابن زويري

حسين سعد عزيز هزاع زويري باسمه الرباعي الكامل اعتقل في يوم تنفيذ حادث اقتحام مبنى مكافحة الإرهاب، بتهمة انه احد المشاركين في العملية، وابن زويري يبلغ من العمر ١٧ عاما، والغريب في الأمر انه كان يستقل سيارة مع اثنين من أشقائه، وأثناء الانفجار ونتيجة العصف رمي إلى الجهة الأخرى من الطريق، وبعد مرور عدة دقائق وعندما استعاد وعيه ارتفع صراخه لإنقاذ شقيقيه ولكن لم يستجب احد لدعوته، فقرر أن يقوم بالمهمة بمفرده ولكن بعد فوات الأوان، فأصبح أمام جثتين متفحمتين، وفي تلك اللحظة، وبسواعد "الصناديد" من عناصر الأجهزة الأمنية اعتقل ابن زويري للاشتباه بأنه احد منفذي عملية اقتحام المبنى، وربما يكون احد قياديي تنظيم القاعدة تلقى التدريب على يد أبي مصعب الزرقاوي، وينفذ أوامر الظواهري .

حسين ابن ١٧ عاما كان مصابا بجروح بليغة، وشخص بهذا العمر عندما يتعرض لهجوم من قبل الصناديد حراس البوابة العراقية من العمليات الإرهابية لم يستطع حتى الحديث عن تفسير وجوده في مكان الانفجار، أو الإشارة إلى جثتي شقيقيه المتفحمتين فاقتيد وبالطريقة المعروفة إلى مكان الاعتقال لإخضاعه لإجراءات تحقيقية، وفي تلك اللحظات كان المسلحون يحتلون الطابق الأرضي من مبنى مكافحة الإرهاب، وصناديد المديرية فروا أمام ثلاثة أشخاص، فيما اضطر البعض من أصحاب الرتب إلى رمي نفسه من الطابق الثاني نحو سطح الجيران للفرار بالعزيزة من نيران المسلحين الثلاثة، وابن زويري يخضع للتحقيق من اجل أن تتوفر للأجهزة الأمنية معلومات كافية عن المنفذين، وجنسياتهم وأعمارهم.

هذه المهزلة ليست خيالية أو هي تخرصات وأكاذيب يبثها الإعلام المضاد في محاولة يائسة للنيل من العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق، والإنجازات والمكتسبات المتحققة وفي مقدمتها التعاقد مع الشركات التركيبة لرفع النفايات من العاصمة بغداد.

نكبة ابن زويري فصلها الأول يبدأ باعتقاله والثاني بإقامة مجلس الفاتحة لشقيقين في حي البلديات بجانب الرصافة، والفصل الأخير من المأساة اختتم بكارثة، فأحد أقارب ابن زويري وفي طريق عودته من بغداد إلى الناصرية تعرض لحادث مروري راح ضحيته مسؤول الحزب الشيوعي في قضاء الرفاعي كاظم سعدون، وزوجته ونجله الملازم جواد، ومع كل ذلك ظل ابن زويري رهن التوقيف لحين الانتهاء من التحقيق وإثبات انه ليس من العناصر الإرهابية.

أسرة ابن الزويري، وأخرى مقربة منها فقدتا خمسة أشخاص، وفداحة الخسارة في القاموس العراقي أمر طبيعي جدا، فهذه البقعة من الأرض لا تجيد الفرح، وشعبها يقضي أعياده في المقابر، وهو ليس على استعداد لإزاحة الحزن المتراكم، فحكوماته دائما نزقة شرسة تفهم الفرح تظاهرات تأييد ورفع برقيات ولاء وتجديد العهد لقادة الملف الأمني والصولة البطولية بتحرير مبنى مكافحة الإرهاب من دنس الإرهابيين، والقبض على فلولهم لإحالتهم إلى القضاء لينالوا الجزاء العادل، ومنهم ابن زويري أثناء إلقاء نظرة على جثتي شقيقيه المتفحمتين.

ثمانية مجمعات منجزة فقط من أصل ٦٥ مجمعاً سكنياً

الفقراء ينظرون بعين الريبة لمشاريع الإسكان الحكومية

□ بغداد / دعاء آزاد

كثيرا ما سمع المواطن البسيط عن المجمعات السكنية واطئة الكلفة التي تعلن عنها الوزارات بين الحين والآخر، إلا أن الفقراء وذوي الدخل المحدود لم يجنوا ثمار تلك التصريحات لغاية الآن، ما جعل معظمهم يشككون بصحتها.

مجمع سكني في بغداد

وزارة الإعمار والإسكان، تؤكد أنها باشرت تنفيذ ٦٥ مجمعا سكنيا في بغداد والمحافظات، أنجز منها ثمانية لغاية الآن، والمتبقي قيد الإنجاز، بحسب ما ذكر مصدر في قسم العلاقات والإعلام في الوزارة، في حديثه لـ"المدى".

وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه: إن "الوزارة أنجزت ٨ مجمعات سكنية، ثلاثة منها في بغداد وهي، مجمع السبع أبكار، وحي الجهاد السكني، والسيدية، إضافة إلى مجمعي (بنجة علي) والصيادة، في محافظة كركوك".

وتابع المصدر "بالإضافة إلى مشروع الحيدرية السكني في محافظة كربلاء، ومشروع كص وسويلم في محافظة بابل، فضلا عن مشروع حي السلام السكني في محافظة النجف".

وأضاف إنه لم يتم توزيع الوحدات السكنية في تلك المجمعات، سوى مجمع السبع أبكار الذي تم توزيع ٥٠٪ من وحداته على الموظفين، من دون أن يحدد الدوائر والموظفين المستفيدين من هذا المجمع.

وبشأن عدم تسليم باقي الوحدات السكنية، أوضح المصدر أن "الوزير الجديد غير آلية توزيع الوحدات السكنية، فبعد أن كانت مخصصة فقط للموظفين، ارتأى الوزير شمول المواطنين بها أيضا".

وبشأن عدم تسليم الوحدات السكنية في المجمعات الأخرى، ذكر المصدر أن وزارة الإعمار والإسكان "أنجزت أعمالها وسلمت المجمعات إلى الجهات المعنية إلا أن الحكومات المحلية لم تقم لغاية الآن بإيصال كامل الخدمات إلى تلك المجمعات كون العمل على ذلك يتطلب وقتا، وبالتالي تأخر تسليم الوحدات السكنية للمستفيدين".

وفي ما يخص مطالبة محافظة بغداد بخصم ٧٥٪ من سعر الوحدة السكنية التي تنفذها وزارة الإعمار والإسكان لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل، أشار المصدر إلى أن الأمر من اختصاص وزير الإعمار.

وكان النائب الأول لمحافظ بغداد محمد الشمري، قد طالب الهيئة العليا للإسكان بخصم ٧٥٪ من سعر الوحدة السكنية التي تنفذها وزارة الإعمار والإسكان لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وذوي الشهداء، وتخفيض ٥٠٪ للمواطنين وتقسيط المبلغ المتبقي على مدى ٢٠ عاما.

وقال الشمري في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن "محافظة بغداد رفعت توصية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتخفيض أسعار هذه الوحدات السكنية"، مضيفا أن "المحافظة تعاقدت مع شركات لبناء مساكن شعبية توزع مجانا على الموطنين بواقع ٥٥٠٠ وحدة سكنية سيتم توزيعها على الشرائح الفقيرة والمعوزة في عدد من أقضية ونواحي بغداد".

ودعا الشمري إلى "ضرورة أن تتعاون المؤسسات والوزارات في مجال تخصيص الأراضي بدون بدل مالي لتنفيذ مشاريع الإسكان، وخاصة المجمعات السكنية واطئة الكلفة".

ذي قار ترشح ثلاثة أسماء لشغل منصب مدير صحة المحافظة

□ الناصرية / حسين العامل

رشحت محافظة ذي قار ثلاثة أسماء لشغل منصب مدير عام صحة المحافظة، من المقرر رفعها إلى وزارة الصحة لاختيار أحدهم لشغل المنصب رسميا.

وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي، في تصريح لـ"المدى"، عقب انتهاء أعضاء مجلس المحافظة من التصويت على أسماء المرشحين: إن نتائج التصويت التي جرت لاختيار المرشحين لمنصب مدير عام صحة ذي قار، انتهت إلى ترشيح كل من الدكتور محمد عبد الغني العتابي، والدكتور مؤيد عبد الجبار الجابري، والدكتور سعدي كاظم الماجد لهذا المنصب.

وأشار إلى أن مجلس المحافظة سيقوم برفع أسماء المرشحين الثلاثة إلى وزارة الصحة لاختيار أحدهم لشغل منصب مدير عام صحة ذي قار.

وكان محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن، قد رشح خمسة أشخاص من أصل ١٤ شخصا تقدموا بطلبات للترشيح على منصب مدير عام صحة ذي قار، ورفع أسماء المرشحين الخمسة إلى مجلس المحافظة لاختيار ثلاثة منهم. فيما دعا أحد أعضاء مجلس المحافظة إلى تبيان الأسباب التي تم بموجبها استبعاد بقية أسماء المرشحين من المنافسة على المنصب المذكور.

يذكر أن مجلس الوزراء، قد وافق على طلب الاستقالة الذي تقدم به مدير عام صحة ذي قار هادي بدر الرياحي، وقرر إحالته إلى التقاعد، بالتزامن مع فشل تسع عمليات عيون أجريت في يوم واحد في مستشفى الحبوبي بمدينة الناصرية.

افتتاح الدراسات المسائية في كلية وستة معاهد بهيئة التعليم التقني

□ بغداد / المدى

افتتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدراسات المسائية في كلية وستة معاهد تقنية في بغداد والمحافظات، فيما أعلنت الجامعة المستنصرية، عن خطتها لقبول ٨١١ طالبا وطالبة في الدراسات العليا، للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الدراسات المسائية مفتوحة في هيئة التعليم التقني بالكلية التقنية الإدارية/ بغداد، في أقسام تقنيات الأعمال، والمالية والمحاسبية، والمعلوماتية، وإدارة الجودة الشاملة، وأقسام الكهرباء ومكائن ومعدات والإلكترونيك والميكانيك في معهد التكنولوجيا.

وأضاف إن الدراسات المسائية افتتحت أيضا في أقسام المالية والمصرفية وإدارة مكتب وأنظمة حاسبات وإدارة مواد ومحاسبة في معهد الإدارة/ الرصافة، وأقسام الإلكترونيك والتمريض ومكائن ومعدات ومحاسبة في المعهد التقني/ العمارة. وأشار جبار إلى أن الدراسات افتتحت كذلك في قسمي المحاسبة وصحة ومجتمع في المعهد التقني/ الأنبار، وأقسام التقنيات الميكانيكية والتقنيات الكهربائية والتقنيات الالكترونية وأنظمة الحاسبات وإدارة المكتب في المعهد التقني/ الموصل، إضافة إلى أقسام الميكانيك وإلكترونيك والتحليلات المرضية والمحاسبة في المعهد التقني/ الدور.وعلى صعيد منفصل، أعلنت الجامعة المستنصرية، عن خطتها لقبول ٨١١ طالبا وطالبة في الدراسات العليا بعد اجتيازهم متطلبات القبول للعام الدراسي المقبل.ونقل البيان عن رئيس الجامعة الدكتور رحيم طاهر الساعدي، قوله: إن الجامعة استكملت استعداداتها ضمن خطتها لقبول ٨١١ طالباً وطالبة في الدراسات العليا لدراسة الدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه من الذين يجتازون متطلبات القبول.

وبين أن المقاعد توزعت بواقع ٦٠١ مقعد للماجستير منها ٤٥ على النفقة الخاصة، و٢٠٢ مقعد للدكتوراه منها ١٥٨ على قناة النفقة الخاصة، و٨ مقاعد للدبلوم العالي منها مقعدان على قناة النفقة الخاصة.

وذكر الساعدي إن مجموع المقاعد توزعت على ٨٩ قسماً علمياً وإنسانيا في كليات الجامعة الاثنتي عشرة.

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أعلنت قبل مدة ضوابط التقديم والقبول للدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، التي رفعت فيها عمر المتقدم لدراسة الماجستير إلى ٤٥ سنة و٥٠ سنة لدراسة الدكتوراه، محددة يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٨/٣٠ آخر موعد للتقديم، في حين حددت إجراء الامتحان التنافسي للطلبة المتقدمين في الثاني من شهر أيلول المقبل.وفي شأن قريب، أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قبول ١٤ طالبا وطالبة ضمن الوجبة الثانية للزمالات الروسية وفي التخصصات العلمية والإنسانية للعام الدراسي المقبل.

وذكر البيان إن الوزارة "استحصلت الموافقات الأصولية النهائية لقبول ١٤ طالباً وطالبة من المرشحين للزمالات الدراسية الروسية في الاختصاصات العلمية والإنسانية لدراسة البكالوريوس، والماجستير للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣".

وتوزعت الزمالات –بحسب البيان – بواقع ١١ لنيل شهادة الماجستير ٣ لنيل شهادة البكالوريوس، داعياً الطلبة إلى الإسراع بإكمال ملفاتهم الدراسية للمباشرة بالدراسة مع بداية العام الدراسي المقبل.

وأورد البيان أسماء الطلبة والطالبات المقبولين في الزمالات الدراسية للماجستير، وهم: ميثم حميد عبد، رشا محسن هادي حسن، مصطفى عبد منشود، قحطان محمد جبار، حيدر عبد الحسن كريم، مازن عبد الأئمة كاظم، سامي عطية سيد ثروة الفرطوسي، صباح حسن جاسم، ميثم عبد الله حسين عبد الياسري، ضرغام محمد عبد الوهاب، علي حميد قاسم.

أما لدراسة البكالوريوس، فهم: ليث محمد عبد علي، أيمن سلمان خلف حمد، بكر جمال علي محمد الدليمي.

يذكر أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أعلنت في وقت سابق استحصال الموافقات النهائية لقبول ١٥١ طالباً مرشحاً للزمالات الروسية لدراسة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في التخصصات العلمية والإنسانية للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

خطة لإعادة عائلات نزحت من ناحية الشنافية بسبب نزاعات عشائرية

قضاء طوزخورماتو يباشر جمع معلومات أمنية عن العائلات العربية النازحة إليه

□ بغداد / المدى

باشرت قائممقامية قضاء طوزخورماتو، أمس الأربعاء، جمع المعلومات والتحقيق في أسباب نزوح العائلات العربية من محافظة ديالى إلى القضاء، مؤكدة إعادة أية عائلة إلى مدينتها في حال وجود شبهة حولها، فيما وضعت محافظة الديوانية خطة لإعادة عدد من العائلات النازحة من ناحية الشنافية بسبب نزاعات عشائرية.

ونقلت وكالة "آكانيوز" للأنباء، عن قائممقام طوزخورماتو شلال عبدول، قوله: "خلال عملية الإحصاء والجرد سنقوم بجمع معلومات أمنية دقيقة عن العائلات العربية النازحة من مناطق ديالى إلى القضاء".

وأضاف "ولذلك فأن أية عائلة تحوم حولها الشبهات سيتم إخراجها من طوزخورماتو وإعادتها إلى مناطقها الأصلية، بغض النظر عن موافقة أو رفض محافظة صلاح الدين أو أية جهة أخرى".

وأشار عبدول إلى أن "هناك لجانا في مراكز شرطة طوزخورماتو، مؤلفة من قوات الشرطة والمجالس المحلية والبلدية، تقوم حاليا بجمع البيانات والمعلومات عن العائلات النازحة من ديالى".

وأوضح "توجهنا هذا جاء بعد أن صوّت أعضاء مجلس بلدية طوزخورماتو بالإجماع وللمرة الثانية قبل أسبوع على طلب إخراج العائلات العربية النازحة من ديالى إلى القضاء"، مشيرا إلى أن "الحكومة الاتحادية ومحافظة ديالى أعاقتا في وقت سابق قرار إخراج العائلات العربية، والآن يقف مجلس صلاح الدين ضد القرار، ولكن بعد الجرد الذي نجريه فأن أبسط معلومة أمنية قد تؤدي إلى طرد العائلات".وعن أسباب جمع المعلومات وإصدار هذا القرار، قال القائممقام: إن "هذا جاء بسبب زيادة أعداد العائلات النازحة من ديالى، الأمر الذي تسبب بارتفاع أسعار الدور السكنية، وازدياد حالات البطالة في القضاء، وعدا ذلك فأن نزوح تلك العائلات يتسبب بشكل أو بآخر بتأثيرات سلبية على الأوضاع الأمنية في القضاء".ووفقا للإحصائيات غير الرسمية فأن أكثر من ١٥٠٠ عائلة نزحت من حدود محافظة ديالى إلى طوزخورماتو بعد أحداث عام ٢٠٠٣، وتحت ذرائع مختلفة.

وفي شأن قريب، أعلنت محافظة الديوانية، أمس، عن وضع خطة لإعادة عدد من العوائل التي نزحت من ناحية الشنافية بسبب نزاعات عشائرية، مبينة أنها تتضمن توفير الحماية الأمنية لهم، فيما شددت على ضرورة تطبيق القانون كسبيل وحيد لحل تلك النزاعات.

وقال نائب محافظ الديوانية فيصل النائلي، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إنه "تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المحافظة ومديريات الشرطة والأمن والصحة ووجهاء من المجتمع لإيجاد حلول لقضايا الثأر العشائرية".

وبين أن "تلك النزاعات أدت إلى نزوح نحو ١٠٠ شخص من إحدى قرى ناحية الشنافية (٧٠ كم غرب الديوانية) إلى مناطق أكثر أمناً ولكن تفتقر إلى الخدمات الرئيسية".وأضاف النائلي أن "المحافظة وضعت خطة لإعادة هذه العوائل إلى مناطق سكنها الأصلية، تتضمن توفير الحماية الأمنية لهم"، موضحا أن "اللجنة التي شكلت لدراسة الملف أجلت عودة الأسر لحين إيجاد حلول تحول دون حدوث نزاعات جديدة بين العشائر".

وأكد النائلي أن "إدارة المحافظة تطبق القانون لحل النزاعات العشائرية بهدف ضمان حقوق الأطراف كافة والابتعاد عن الثأر والنزاعات التي تؤدي إلى معاقبة ذوي الجاني".

وكانت نحو عشر عائلات نزحت من مساكنها في ناحية الشنافية قبل شهرين بعد حادثة قتل وتنفيذاً للعرف العشائري بنزوح ذوي القاتل لحين تسليم نفسه إلى ذوي المقتول.

لضمان تقديم الخدمات وتنفيذ الأعمال في مواعيدها

قسم فني في بابل لمتابعة إنجاز المشاريع وحل الإشكالات ميدانياً

□ الحلة / إقبال محمد

انتهت محافظة بابل من تشكيل قسم فني لمتابعة مراحل إنجاز المشاريع لتلافي المشاكل والمعوقات التي تعترض تنفيذها. مدير القسم الفني المهندس حسين المرزوكي، أوضح لـ"المدى"، إن القسم يتولى متابعة مشاريع تنمية الأقاليم موقعيا، والوقوف على المعوقات التي تعترضها، بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأضاف أن القسم سيقوم بمعالجة المعوقات ووضع الحلول المناسبة ميدانيا، بغية تنفيذ المشاريع ضمن الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة وضمن الفترات الزمنية المحددة.وأشار المرزوكي إلى أن "المشاريع المنفذة منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن لا ترتقي للمستوى المطلوب، خاصة وإن معظمها مشاريع صغيرة وليست إستراتيجية تلبي احتياجات المواطنين والمحافظة، فضلا عن أن المنجز منها لم يكن ضمن المواصفات لا من حيث النوع ولا الكم ولا بالتنفيذ".وبين المرزوكي إن القسم يشرف على أربعة شعب مشاريع، تم تقسيمها إلى قطاعات، وهي شعبة مشاريع الحلة، وشعبة مشاريع قضاء المسيب، وشعبة مشاريع قضاء المحاويل، وشعبة مشاريع الهاشمية، مضيفا إن ملاكات مختصة من القسم تشرف حاليا على مشاريع في قطاعات التربية والصحة والطرق والكهرباء والماء.

وأفاد بأن المشاريع التي أحيلت ضمن موازنة عام ٢٠١٢ بعد المصادقة على خطة محافظة بابل، أكثر من ١٠٠ مشروع، أما المشاريع التي تم توقيع عقودها واجتازت مراحل فتح العطاءات والتحليل تبلغ ٦٠ مشروعا، توزعت بين قطاعات التربية والطرق الريفية والمستوصفات الصحية ومجمعات ماء، إضافة إلى قطاعات أخرى.وفصّل المرزوكي خارطة مشاريع المحافظة للعام الحالي، إذ بلغت نسبة مشاريع قطاع الكهرباء ١٥٪ من تخصيصات المالية تقدر بـ٨٤ مليار دينار، موضحا أن المشاريع توزعت بين نصب محطات توليد الطاقة وتجهيز المواد لشبكات نقل الطاقة وتأهيل المنظومة الكهربائية في المحافظة.وكشف المرزوكي إن معظم مشاريع محافظة بابل المنفذة، كانت في قطاع طرق القرى والأرياف، أما المشاريع الجديدة لهذا العام التي ستدخل حيز التنفيذ فهي مخصصة لإيصال الخدمات للقرى التي لم تصلها خدمات في الأعوام السابقة، كإنشاء المستوصفات الصحية والمدارس بدل الطينية ومشاريع الماء والكهرباء. ولفت إلى أن مديرية كهرباء بابل أعدت خطة لإيصال التيار الكهربائي إلى أبعد قرية في المحافظة، مؤكدا إن الحكومة المحلية عازمة خلال الأعوام المقبلة على إيصال الخدمات إلى القرى والمناطق النائية وصولا إلى أقصى المناطق الريفية في بابل. وعن الإجراءات المتخذة ضد الشركات المتلكئة، قال المرزوكي: "هناك عدة شركات متلكئة فعلا، وتم سحب العمل من بعضها وإحالة أعمالها إلى شركات أخرى، وهناك أيضا شركات أنجزت مشاريعها ولكن لدى لجان الاستلام ملاحظات تم تثبيتها حيث لم تلتزم هذه الشركات بتنفيذها".

وذكر إنه "بناء على ذلك، تم تشكيل لجنة في ديوان محافظة بابل برئاسة مدير قسم المتابعة وعدد من الاختصاصيين لتولي موضوع الملاحظات التي تسجلها لجان الاستلام، خاصة وإن بعض الملاحظات المسجلة إصلاحها أو معالجتها يتطلب مبالغ كبيرة".

ولفت إلى إن اللجنة فتحت حسابا جاريا، وأبلغت الدوائر الحكومية كافة لإرسال كشوفاتها بشأن المشاريع"، معلنا أن اللجنة باشرت فعليا اتخاذ هذا الإجراء لحسم موضوع ١٢٤ مشروعا متلكئا منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن. واختتم المرزوكي حديثه بالقول: إن القسم أقام دورات تطويرية بالتنسيق مع ديوان محافظة بابل لرفع أداء العاملين فيه، وهناك أيضا دورات مستقبلية سيتم إقامتها لجميع منتسبي القسم.